المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-15 سبتمبر/أيلول 2022

طلب تجديد موارد الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية التابع للصندوق من موارد المنح العادية من أجل مبادرة استراتيجية: مشروع الشمول المالي الريفي في فلسطين

الوثيقة: EB 2022/136/R.39

بند جدول الأعمال: 6(ب)

التاريخ: 17 أغسطس/آب 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنجليزية

للموافقة

مراجع مفيدة: مقترح توفير "نواة مالية [رأس مال أولي]" لمبادرتين استراتيجيتين:

(1) توسيع نطاق برنامج إدارة الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية من خلال صندوق غزة والضفة الغربية؛

(2) مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي في الأردن من خلال مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي (EB 2016/119/R.33)

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الواردة في الفقرة 19.

الأسئلة التقنية

دينا صالح
المديرة القطرية
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
البريد الإلكتروني: d.saleh@ifad.org

ثريا التريكي
مديرة
شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات
البريد الإلكتروني: t.triki@ifad.org

طلب تجديد موارد الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية التابع للصندوق من موارد المنح العادية من أجل مبادرة استراتيجية: مشروع الشمول المالي الريفي في فلسطين

أولا- مقدمة

1- أنشئ الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية التابع للصندوق بموجب قرار مجلس المحافظين رقم 107/د-21 المعتمد في 12 فبراير/شباط 1998. وتنص الفقرة 7 من القرار على أن "يستخدم الصندوق موارد الاعتماد لتوفير مساعدات مالية للمشروعات والبرامج في صورة قروض ومنح من أجل غزة ومناطق وقطاعات وأنشطة الضفة الغربية التي تخضع أو ستخضع لولاية السلطة الفلسطينية عملا بأحكام الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية وذلك بما يتفق وأغراض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية."

2- وتنص الفقرة 3 من القرار على "الترخيص بتلقي الاعتماد الموارد التالية تحقيقا للأغراض العامة للاعتماد، أو من أجل المشروعات أو البرامج المحددة التي يساندها الاعتماد":

(أ) مساهمات بعملات قابلة للتحويل الحر تقدمها الدول الأعضاء في الصندوق؛

(ب) مساهمات بعملات قابلة للتحويل الحر تقدمها الدول الأعضاء غير في الصندوق وغيرها من الكيانات والأفراد من القطاع الخاص، وذلك رهنا بموافقة رئيس الصندوق؛

(ج) أموال يجوز للمجلس التنفيذي أن يقرر، من وقت لآخر، تحويلها، بالمبالغ التي يحددها، من موارد الصندوق العادية المتاحة أو التي قد تكون متاحة في إطار برنامج عمل الصندوق وميزانيته المعتمدين لكل سنة؛

(د) أموال من موارد أخرى رهنا بموافقة المجلس التنفيذي.

3- وتقترح الإدارة تخصيص مليوني دولار أمريكي من مظروف منح الصندوق إلى الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية كرأس مال أولي لمبادرة استراتيجية قيد الإعداد بهدف جذب تمويل إضافي من الجهات المانحة المهتمة. ومن المتوخى أن يقدم الاتحاد الأوروبي تمويلا للمنح قدره 11 مليون يورو، رهنا بتخصيص الصندوق مساهمة مالية لا تقل عن مليوني دولار أمريكي.

4- وهذا المبلغ المطلوب البالغ مليوني دولار أمريكي سيمكّن الصندوق من زيادة الأثر على أرض الواقع من خلال تحسين القدرات القطرية من أجل زيادة استدامة الفوائد؛ وتعزيز بيئة أكثر ملاءمة في مجالي السياسات والاستثمارات لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية. ويتماشى هذا الهدفان مع الأهداف الاستراتيجية لسياسة المنح العادية الجديدة في الصندوق.

5- وتتأثر فلسطين منذ فترة طويلة بالهشاشة المؤسسية والاجتماعية الشديدة. ووفقا للمجال 2 من مجالات الالتزام ذات الأولوية لبرنامج المنح العادية خلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (التركيز الاستراتيجي على الهشاشة والنزاعات وبناء القدرة على الصمود)، ستُستخدم موارد المنحة لتحسين فعالية العمليات، وتعبئة الموارد وتعزيز التعاون في الأوضاع الهشة والطارئة والمتأثرة بالنزاعات.

6- وتماشيا مع الحكم المتعلق بإنشاء الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية، تتبع القروض والمنح المقدمة من الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية العمليات العادية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ("تكون وفقا للشروط والأحكام والقواعد واللوائح والمبادئ التوجيهية والإجراءات المطبقة على القروض والمنح التي يقدمها الصندوق من موارده العادية").

ثانيا- استثمار الصندوق

ألف- الخلفية

7- يعد الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية حاليا الأداة الوحيدة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتمويل العمليات في فلسطين نظرا لصفته كمراقب. وتلقى الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية حتى الآن موارد من الصندوق بقيمة حوالي 15 مليون دولار أمريكي لبرنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة (2000-2015، الضفة الغربية فقط)، و4.56 مليون دولار أمريكي لمشروع إدارة الأراضي والموارد لمواجهة تغير المناخ (الضفة الغربية). ومن المتوقع إنجاز شروع إدارة الأراضي والموارد لمواجهة تغير المناخ بحلول 30 يونيو/حزيران 2024.

8- وبالنظر إلى الاستكمال الناجح لبرنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة وإلى الإنجازات التي تحققت في إطار مشروع إدارة الأراضي والموارد لمواجهة تغير المناخ، تقر الجهات الفاعلة الإنمائية بالدور الريادي للصندوق في التنمية الريفية. وهناك طلب كبير على زيادة مشاركة الصندوق لمعالجة الهشاشة المتزايدة بسبب تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 والآن الحرب في أوكرانيا.

9- ويتأثر قطاع الزراعة في فلسطين منذ فترة طويلة بعدم اليقين وعدم الاستقرار في الأوضاع السياسية، ما يؤثر مباشرة على الأمن الغذائي. وزادت أزمة الغذاء العالمية الحالية من تفاقم هذه التحديات. وحُدد قطاع التمويل الريفي كأحد المجالات الهامة لمشاركة الصندوق فيها. فوجود قطاع مالي قوي وحيوي في المناطق الريفية يتيح للفقراء التعامل على نحو أفضل مع التحديات من خلال إدارة التدفقات النقدية لأسرهم المعيشية والمشاركة في أنشطة زراعية جديدة من شأنها أن تعزز الاقتصادات الريفية.

10- وفي هذا الصدد، أعد الصندوق مذكرة مفاهيمية لمشروع يهدف إلى زيادة الشمول المالي لصغار المزارعين في المناطق الريفية في قطاع غزة والضفة الغربية. واستنادا إلى الملاحظات الإيجابية لوفد الاتحاد الأوروبي في فلسطين، طُورت المذكرة المفاهيمية إلى مسودة تقرير تصميم لمشروع الشمول المالي الريفي في فلسطين، سيجري استعراضه وتعديله أثناء عملية التصميم بناء على مبلغ التمويل الذي جرت تعبئته، وسيخضع للإجراءات الداخلية بشأن الموافقة على التقارير في الصندوق.

باء- مشروع الشمول المالي الريفي في فلسطين

11- يفتقر معظم صغار المزارعين في فلسطين إلى فرص الحصول على المنتجات والخدمات المالية الكافية، وهو وضع أكثر شيوعا بين النساء الريفيات والشباب الريفي والأسر المعيشية الفقيرة التي لا تملك أرضا. ونتيجة لذلك، تتاح لهم فرص محدودة للاستثمار في مشروعات جديدة وتوسيع أعمالهم، وزيادة قدرتهم على الصمود وتحسين سبل عيشهم. وما يعوق نطاق الوصول الحالي هو عدم التوافق بين عرض المنتجات والخدمات المالية والطلب عليها والاحتياجات منها، بسبب انخفاض مستوى الإلمام بالشؤون المالية بين الشرائح الأفقر من السكان الريفيين.

12- **الغرض من المشروع ومكوناته**: يتمثل الغرض العام لمشروع الشمول المالي الريفي في فلسطين في زيادة قدرة المجتمعات على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والبيئية وتحسين سبل عيش الفقراء والمستبعدين. وللمشروع ثلاثة مكونات:

- المكون 1 – محو الأمية المالية الريفية الشمولية والتوعية.
- المكون 2 – توفير منتجات وخدمات مالية ريفية شمولية.
- المكون 3 – بناء قدرات المؤسسات المالية الريفية وتعزيزها.

13- **مسوغات مشاركة الصندوق:** يحظى الصندوق بفرصة كبيرة لمساعدة الفلسطينيين على معالجة بعض المعوقات الرئيسية لبيئتهم الصعبة للغاية. ويساعد الصندوق على تطوير القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية كوسيلة لزيادة قدرة الفقراء الريفيين على الصمود والتكيف والإنتاجية في وقت يسوده عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، إلى جانب الضغط المستمر بسبب تغير المناخ والنكسات الناتجة عن الجائحة والحرب في أوكرانيا، والتي أثرت أيضا على القطاع المالي.

14- ويُنظر إلى الصندوق على أنه شريك طويل الأجل ذو خبرة في مجال التحول الريفي عموما، والتمويل الريفي الشمولي خصوصا. وفي السياق الفلسطيني، تكمن الميزة النسبية للصندوق في خبرته في العمل مع المؤسسات المالية الريفية، لا سيما المؤسسات المجتمعية، والمؤسسات الرئيسية ذات الصلة لتحسين سبل العيش الريفية من خلال توفير خدمات مالية شمولية لتلبية احتياجات المستفيدين المستهدفين وتعزيز قطاع التمويل الريفي الشمولي.

15- ويستطيع الصندوق أن يجلب هذه الخبرة إلى فلسطين من خلال المساعدة على تنفيذ نماذجه لتحسين الإلمام بالشؤون المالية، وإدارة الأعمال، وبناء النظام الإيكولوجي للتمويل الريفي، وتعزيز الشمول المالي الرقمي، وتقديم الدعم لمجموعة من مؤسسات القطاع الناشئة التي تحتاج إلى توجيه استراتيجي من أجل النمو والتطور. وتركيز الصندوق على أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات والنساء والشباب في المناطق الريفية يمنحه ميزة نسبية في توفير سبل الحصول على التمويل لتنويع مصادر دخلهم وزيادتها.

16- **مدة المشروع ومناطق الاستهداف.** سيُنفذ المشروع على مدى ست سنوات وسيعمل في المناطق الريفية في الضفة الغربية (المنطقتان باء وجيم) وغزة. وسينصب التركيز بوجه خاص على المناطق التي تشهد أعلى معدلات انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتلك التي تعاني من نقص الخدمات من حيث الشمول المالي. ويستهدف المشروع المجموعات التالية على نحو رئيسي: (1) صغار المزارعين؛ (2) المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ (3) النساء الريفيات؛ (4) الشباب الريفي.

17- **الأثر.** بوجه عام، من المتوقع أن يستفيد من مشروع الشمول المالي الريفي في فلسطين 000 24 شخص مباشرة، بمن فيهم 000 10 امرأة و000 8 شاب. ومن المتوقع أن يؤدي المشروع، من خلال الحصول على المنتجات والخدمات المالية، إلى استحداث فرص عمل لـ 000 13 رجل وامرأة على امتداد سلاسل القيمة الزراعية وفي المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توسيعها. وسيكون للمشروع أيضا أثر غير مباشر على مجموعة من مستخدمي الخدمات والمنتجات المالية من خلال عمله على سياسة تمويل ريفي داعمة ترمي إلى تعزيز وصول النساء والشباب، وزيادة الفوائد للأشخاص الذين يرسلون أو يتلقون التحويلات المالية ويستخدمون الخدمات المالية الرقمية، وما إلى ذلك.

18- **المظروف المالي والجهات المانحة المحتملة.** يسعى الصندوق إلى جمع حوالي 20 مليون يورو (منها مليونا دولار أمريكي من الصندوق)، في شكل منح. وتُبذل جهود لتعبئة التمويل من الشركاء الإنمائيين. والمناقشات مع الاتحاد الأوروبي بشأن مبلغ قدره 11 مليون يورو، رهنا بالتمويل المشترك من الصندوق، قد وصلت إلى مرحلة متقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، أبدت الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي اهتماما قويا بالمشاركة في تمويل المشروع. وأخيرا، فإن المحادثات الثنائية مع البنك الإسلامي للتنمية بشأن شراكة محتملة تسير في اتجاه إيجابي. وسيتيح المبلغ المطلوب البالغ مليوني دولار أمريكي من موارد الصندوق تعبئة حوالي 18 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك.

ثالثا- التوصية

19- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرار التالي:

قرر: تحويل مبلغ بقيمة مليوني دولار أمريكي من موارد المنح العادية إلى الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية التابع للصندوق لتوفير رأس مال أولي لمشروع الشمول المالي الريفي في فلسطين.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية